تحت مسمى «إكزوبوت».. وفي خطوة تعزز مكانة المملكة عالمياً في صناعة السيارات

ولي العهد السعودي يطلق أولى سيارات شركة «سير»

محمد بن سلمان: يمثل إطلاق أولى سيارات شركة سير خطوة أخرى تخطوها المملكة في رحلتها لبناء منظومة صناعية مستدامة ومزدهرة

المملكة تستهدف أن تكون مركزاً إقليمياً وعالمياً رائداً في قطاع صناعة السيارات

تمكين قطاع صناعة السيارات رافد أساسي للنمو الاقتصادي عبر جذب الاستثمارات وتمكين الكفاءات الوطنية والقطاع الخاص

السيارة الجديدة بفئتيها السيدان والدفع الرباعي تأتي ضمن أسطول مكون من 7 إصدارات

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي

واس: أطلق صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد السعودي رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة، أول إصدارات شركة سير الوطنية للسيارات تحت مسمى «إكزوبوت»، الذي يأتي تجسيدا للتوجه الإستراتيجي للمملكة في تطوير قطاع صناعي متقدم يواكب مستهدفات رؤية السعودية 2030، وتعزيزا لمكانة المملكة على خريطة صناعة السيارات العالمية. وبهذه المناسبة، قال ولي العهد السعودي: «يمثل إطلاق أولى سيارات شركة (سير) خطوة أخرى تخطوها المملكة في رحلتها لبناء منظومة صناعية مستدامة ومزدهرة وتمكين قطاع صناعة السيارات كرافد أساسي للنمو الاقتصادي، عبر جذب الاستثمارات وتمكين الكفاءات الوطنية وتعزيز دور القطاع الخاص، لتكون المملكة مركزا إقليميا وعالميا رائدا في هذا القطاع». وتعد سيارات «إكزوبوت» بفئتيها السيدان والدفع الرباعي أولى منتجات شركة «سير» ضمن أسطول مكون من سبع إصدارات ستطرح تباعا خلال السنوات الخمس المقبلة، وتشمل إصدارات بأحجام متوسطة وصغيرة وبأنظمة دفع متنوعة، لتلبي مختلف احتياجات العملاء، حيث سيتم إنتاج جميع الفئات في مجمع «سير» الصناعي ضمن مجمع الملك سلمان لصناعة السيارات في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، وتعد المنشأة الأكبر من نوعها في الشرق الأوسط وإحدى أكثر منشآت صناعة السيارات تقدما على مستوى العالم. وتتميز «إكزوبوت» بتصميم فريد من نوعه مستوحى من أرض المملكة، ومتجذر في ثقافتها، ومعبر عن رؤيتها، إذ تم تصميم وهندسة السيارات محليا بأعلى المواصفات العالمية، بما يرسخ مكانة المملكة كقوة إقليمية صاعدة في صناعة السيارات. ومن المتوقع أن تسهم الشركة بنحو أكثر من 30 مليار ريال سعودي (8 مليارات دولار) في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، وأن تحسن الميزان التجاري بنحو 80 مليار ريال سعودي (21 مليار دولار أميركي)، وأن توفر وظائف نوعية مباشرة وغير مباشرة بحلول عام 2034.

ويتماشى الإعلان عن أولى سيارات «سير» مع جهود صندوق الاستثمارات العامة لتطوير منظومة محلية متكاملة وتنافسية لصناعة السيارات، في إطار دوره كمحرك رئيسي لتنويع الاقتصاد في المملكة، وقد أطلق الصندوق شركة «سير» في 2022 لتكون أول علامة تجارية سعودية لصناعة السيارات بهدف دعم تطوير المنظومة الصناعية الوطنية وجذب الاستثمارات واستحداث الفرص للقطاع الخاص، وزيادة الناتج المحلي.

أول إصدارات شركة سير الوطنية للسيارات تحت مسمى «إكزوبوت»

80,48٪ منها للسحب المباشر بواقع 1,04 مليون بطاقة.. مقابل 251,9 ألف بطاقة ائتمان

البنوك أصدرت 1,29 مليون بطاقة مصرفية للعملاء في 7 أشهر

■ **8,02 ملايين بطاقة مصرفية سارية في الكويت منها 6,21 ملايين «سحب مباشر».. و1,8 مليون «ائتمان»**

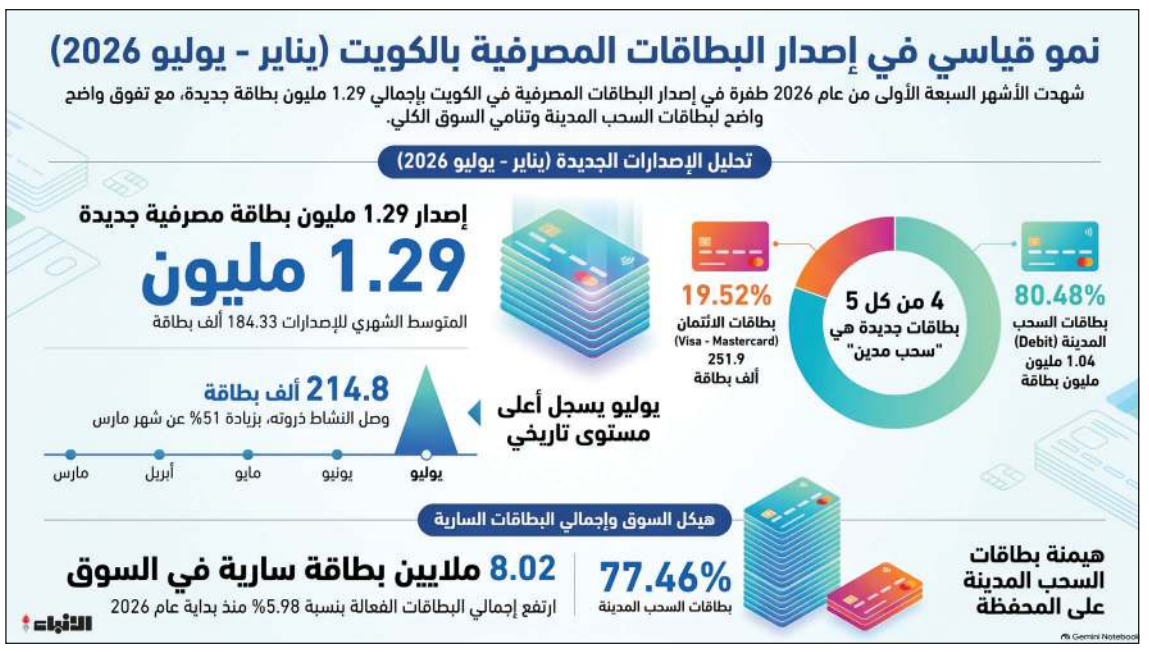

أحمد مغربي

واصلت البنوك المحلية التوسع في إصدار البطاقات المصرفية خلال الأشهر السبعة الأولى من 2026، إذ أظهرت بيانات بنك الكويت المركزي إصدار نحو 1,29 مليون بطاقة مصرفية جديدة خلال الفترة من يناير حتى نهاية يوليو، بمتوسط شهري بلغ 184,33 ألف بطاقة، فيما استحوذت بطاقات السحب المدينة (debit card) المرتبطة مباشرة بالأرصدة المتوافرة في حسابات العملاء على النصيب الأكبر من الإصدارات الجديدة. وبلغ إجمالي بطاقات السحب المدينة التي أصدرتها البنوك خلال الأشهر السبعة 1,04 مليون بطاقة، بما يمثل 80,48٪ من إجمالي الإصدارات المصرفية خلال الفترة، مقابل 251,9 ألف بطاقة ائتمان (ـ Visa Mastercard) بحصة بلغت 19,52٪، وهو ما يعني أن نحو 4 من كل 5 بطاقات جديدة أصدرتها البنوك منذ بداية العام كانت بطاقات سحب مدينة.

وتكشف الحركة الشهرية للإصدارات عن تفاوت واضح خلال الفترة، إذ بدأت البنوك العام بإصدار 184,8 ألف بطاقة في يناير، ثم 174 ألفا في فبراير، قبل أن تتراجع الإصدارات إلى 142 ألف بطاقة في مارس، وهو أدنى مستوى شهري خلال الأشهر السبعة الأولى، وعادت الإصدارات للارتفاع إلى 187,3 ألف بطاقة في أبريل، و184,1 ألفا في مايو، ثم تجاوزت حاجز 200 ألف بطاقة للمرة الأولى خلال الفترة لتبلغ 203,3 آلاف بطاقة في يونيو، قبل أن تصل إلى 214,8 ألف بطاقة في يوليو، وهو أعلى مستوى شهري مسجل خلال الفترة.

وبالمقارنة بين أدنى وأعلى مستويات الإصدار، ارتفع عدد البطاقات المصدرة في يوليو بنسبة 51,27٪ مقارنة بمارس، بعدما زادت الإصدارات الشهرية من 142 ألفا إلى 214,8 ألف بطاقة. وعلى مستوى أنواع البطاقات، سجلت بطاقات السحب المدينة إصدارات شهرية بلغت 148,7 ألف بطاقة في يناير، و142,1 ألفا في فبراير، و120 ألفا في مارس، ثم 149,1 ألفا في أبريل، و146,8 ألفا في مايو، و162,7 ألفا في يونيو، وصولا إلى 169 ألف بطاقة في يوليو، وهو أعلى مستوى شهري لهذا النوع خلال الفترة.

أما بطاقات الائتمان، فبلغت الإصدارات 36 ألف بطاقة في يناير، و31,9 ألفا في فبراير، و22 ألفا في مارس، قبل أن ترتفع إلى 38,2 ألفا في أبريل، و37,3 ألفا في مايو، ثم 40,6 ألفا في يونيو، وصولا إلى 45,9 ألف بطاقة في يوليو، وهو أيضا أعلى مستوى شهري لإصدارات بطاقات الائتمان منذ بداية العام. وفي موازاة الإصدارات الجديدة، سجل إجمالي عدد البطاقات المصرفية السارية في السوق زيادة صافية بلغت 452,5 ألف بطاقة منذ بداية 2026، ليرتفع من 7,57 ملايين بطاقة بنهاية ديسمبر 2025 إلى 8,02 ملايين بطاقة بنهاية يوليو 2026، بنمو نسبته 5,98٪. وجاء الجزء الأكبر من هذه الزيادة الصافية من بطاقات السحب المدينة، التي ارتفع عددها من 5,84 ملايين بطاقة بنهاية 2025 إلى 6,21 ملايين بطاقة في يوليو 2026، بزيادة 372 ألف بطاقة ونمو نسبته 6,37٪.

وفي المقابل، ارتفع عدد بطاقات الائتمان السارية من 1,727 مليون بطاقة إلى 1,8 مليون بطاقة خلال الفترة نفسها، بزيادة صافية قدرها 80,5 ألف بطاقة ونمو نسبته 4,66٪.

وبذلك، استحوذت بطاقات السحب المدينة بنهاية يوليو على 77,46٪ من إجمالي البطاقات المصرفية السارية في الكويت، مقابل 22,54٪ للبطاقات الائتمانية، بما يعكس استمرار هيمنة البطاقات المرتبطة مباشرة بالأرصدة المتوافرة في حسابات العملاء على هيكل سوق البطاقات المصرفية المحلي.

خطوة إستراتيجية في مسيرة التطور المستمر للشركة

مجلس إدارة «كامكو إنفست» يوصي بتغيير اسم الشركة إلى «شركة برقان كابيتال للاستثمار»

■ **طلال العلي: ستواصل الشركة العمل وفق إطار الحوكمة المعتمد مع استمرار إدراجها في بورصة الكويت**

■ **فيصل صرخوه: تغيير الاسم المقترح خطوة طبيعية توفر منصة لمواصلة النمو تحت هوية موحدة**

الشيخ طلال العلي

فيصل صرخوه

أعلنت «كامكو إنفست»، شركة مالية إقليمية غير مصرفية تدير أصولا لصالح العملاء تعد من الأكبر حجما في المنطقة، أن مجلس إدارتها أوصى خلال اجتماعه إلى الجمعية العامة للشركة بتغيير اسم الشركة من «شركة كامكو للاستثمار» إلى «شركة برقان كابيتال للاستثمار»، وذلك رهنا بموافقة الجمعية العامة واستكمال الإجراءات الرقابية والقانونية اللازمة.

ويأتي مقترح تغيير الاسم في أعقاب استحواذ بنك برقان بصورة غير مباشرة على حصة الأغلبية في كامكو إنفست من خلال بنك الخليج المتحد، ويمثل محطة استراتيجية في مسيرة التطور المستمر للعلاقة بين الجهتين. كما يعكس التطور الطبيعي للتعاون الذي نما خلال السنوات الماضية، إذ عملت كامكو إنفست وبنك برقان على تعزيز أوجه التكامل وتقديم منتجات وخدمات مصرفية واستثمارية أكثر تكاملا لقاعدة عملاء كل منهما.

ويتجاوز تغيير الاسم المقترحة مجرد تغيير الهوية المؤسسية، إذ تهدف إلى تعزيز مكانة الشركة ضمن منظومة بنك برقان الأوسع وتوفير منصة أقوى للنمو المستقبلي. ومن خلال زيادة التقارب بين القدرات المتكاملة للجهتين وقنوات التوزيع وعلاقات العملاء، من المتوقع أن تسهم المواءمة الاستراتيجية في تطوير حلول مالية أكثر تكاملا، وتسهيل الوصول إلى الفرص الاستثمارية، والارتقاء بتجربة العملاء بصورة عامة.

كما يعكس مقترح تغيير الاسم تطلع الشركة إلى تطوير منصتها الاستثمارية الراسخة والاستفادة من الفرص الناتجة عن تكاملها بشكل أوثق مع بنك برقان. ويشمل ذلك بحث مجالات إضافية للتعاون في إدارة الثروات وإدارة الأصول والاستثمارات المصرفية والوساطة المالية وغيرها من الخدمات المرتبطة بالاستثمار، مع الاستمرار في تلبية احتياجات العملاء من المؤسسات والشركات والأفراد.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تغيير الاسم المقترح لن يؤثر على هيكل الحوكمة المعتمد لدى الشركة أو التزامها تجاه مساهميها. فعقب استكمال تغيير الاسم، ستواصل الشركة عملها كشركة مستقلة إداريا ومدرجة في بورصة الكويت، تحت إشراف مجلس إدارتها وفريق إدارتها الخاصين بها. وسيواصل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية التزامهما بحماية حقوق ومصالح جميع المساهمين، بمن فيهم مساهمو الأقلية، وضمان استمرار الشركة في ممارسة أعمالها وفق الأطر الرقابية المعمول بها ومعايير حوكمة الشركات.

وفي تعليقه على الإعلان، قال رئيس مجلس الإدارة الشيخ طلال العلي «يمثل مقترح تغيير الاسم محطة مهمة في مسيرة التطور المستمر للشركة، ويعكس التقدم الذي تحقق من خلال علاقتنا مع بنك برقان. كما يوفر منصة أقوى للبناء على قدراتنا الراسخة، ومواصلة تحقيق نمو مستدام، وخلق قيمة طويلة الأجل لمساهمينا وعملائنا».

وأضاف العلي «ستواصل الشركة العمل وفق إطار الحوكمة المعتمد، وتحت إشراف مجلس إدارتها وإدارتها التنفيذية، مع استمرار إدراجها في بورصة الكويت. ونؤكد التزامنا بحماية حقوق ومصالح جميع المساهمين، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والحوكمة السليمة».

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي فيصل صرخوه «على مدار السنوات الماضية، أحرزت كامكو إنفست وبنك برقان تقدما ملموسا في تطوير أوجه التكامل بين الخبرات المصرفية والاستثمارية لتقديم قيمة أكبر للعملاء. ويعد تغيير الاسم المقترح الخطوة الطبيعية التالية في هذه المسيرة، كما توفر منصة لمواصلة النمو تحت هوية موحدة».

وأضاف صرخوه «ينصب تركيزنا على ترجمة هذه المواءمة الاستراتيجية إلى مزايا ملموسة تتمثل في تجربة أكثر سلاسة للعملاء، وتوسيع نطاق الوصول إلى الحلول المالية، وتعزيز قدرات التوزيع، إلى جانب مواصلة تطوير المنتجات والخدمات بما يستجيب لاحتياجات العملاء المتغيرة. كما تتيح هذه الخطوة فرصا للاستفادة من قدراتنا المشتركة بصورة أكثر كفاءة، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، ودعم نمو مستدام للأعمال».

وتجدر الإشارة إلى أن مقترح تغيير الاسم لا يزال رهنا بموافقة الجمعية العامة للشركة واستكمال الإجراءات الرقابية والقانونية المعمول بها. وسيتم الإعلان في الوقت المناسب عن الجدول الزمني للتنفيذ وما يرتبط به من خطوات تخص العلامة التجارية.